الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا
"دراسة تحليلية تقويمية"

إعداد

محمد خليفة إحميد علي مسعود

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

٢٠٢٠م

الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا
"دراسة تحليلية تقويمية"

إعداد

محمد خليفة إحميد علي مسعود

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المصارف الإسلامية والتمويل

معهد المصرفية الإسلامية والتمويل
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
أغسطس ٢٠٢٠م

ملخص البحث

تمثلت مشكلة الدراسة في معاناة المصارف الإسلامية الليبية من عدم وضوح الدور الفعلي لأعمال الرقابة الشرعية وعدم إحاطة بعض الموظفين والإداريين بأحكام المعاملات المالية الإسلامية، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية وتناول المشاكل والصعوبات الحالية التي تواجه عمل هيئات الرقابة الشرعية وتحد من فاعليتها سعياً لتطوير نظام عمل هذه الهيئات الرقابية والوصول لنتائج ملائمة لتفعيل منهجية للرقابة الشرعية تتماشى مع عمل المصارف الإسلامية في ليبيا، وتكمن أهمية الدراسة في آلية عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الليبية ومدى التزام هذه المصارف بتطبيق الضوابط والأحكام الشرعية في معاملاتها ومعرفة قدرة أعضاءها على قيادة المرحلة الانتقالية للتحول، واعتمدت هذه الدراسة على المنهجين: الوصفي التحليلي والاستنباطي لضرورة الضبط الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية، وتم تطبيق الدراسة على عينة بلغ عددها (١٢) شخصاً من المدراء والموظفين وأعضاء الهيئات الشرعية العاملين في المصارف التي طبقت عليها العينة بأسلوب المقابلات الشخصية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل إجابات المستجوبين العاملين في هذه المصارف والتحقق من صدق أقوالهم واستجاباتهم، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: أولاً: تأييد عينة الدراسة على النموذج المقترح والمعد لأعمال الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية في ليبيا بما يتضمن تحديد الاختصاصات وتوزيع المسؤوليات، ثانياً: قلة الكوادر البشرية المدربة في مجال الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي وإن وجدت فهي ضعيفة ويلزمها التأهيل والتدريب، كما تقدمت الدراسة بالعديد من التوصيات منها: عمل خطط استراتيجية وبرامج خاصة لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في المصارف الإسلامية وكيفية تعريفهم بالمبادئ والأحكام الشرعية والأساسية للصيرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي. فتطبيق الرقابة الشرعية الجيدة يعتمد على كوادر بشرية مؤهلة لضمان السلامة والإحاطة بالجوانب الشرعية والاقتصادية والمحاسبية للأنشطة التي تقوم بها المصارف الإسلامية في ليبيا.

ABSTRACT

The salient research problems of this study are represented by the lack of clarity of the actual role of Shari'ah supervisory in the Libyan Islamic banking system, and the extent to which some of the employees and managers are uninformed about Shari'ah compliant Islamic financial transactions. This study has therefore aimed at examining the practices of the Shari'ah supervisory body in the Libyan Islamic banks. The study has also investigated the extent to which the current problems and challenges the body faces have reduced its effectiveness so much so that there is a need for developing a practical model for the Shari'ah supervisory body coupled with developing the Shari'ah supervisory methodology that is consistent with the nature of Islamic banks in Libya. The significance of the study lies in creating the mechanism for the working of the Shari'ah supervisory body in the Libyan banks, investigating the extent to which these banks comply with implementing Shari'ah parameters and principles in their transactions, and to investigate the abilities of Shari'ah supervisory members in guiding this transitionary period towards a transformatory one. This study has adopted a qualitative method in the form of descriptive, analytical, and interviews with a sample of (Twelve) experts in total, that include managers and staff members working in banks and Shari'ah supervisory body. Data obtained from the respondents working in these banks were analyzed to validate the model developed. The study has arrived at several major findings: firstly, the views of the experts unanimously support the proposed model for Shari'ah supervisory for the Islamic banks in Libya. Secondly, the model has spelt out the terms of reference and responsibilities of Shari'ah members and the quality of human resources required for undertaking the supervisory assignments, among others. The study has proposed several recommendations including: strategic plans and programs for the training and qualification of human resources working in Islamic banks, and how to introduce these human resources to the principles and precepts of Islamic economics and Islamic banking in relation to the market practices. A good Shari'ah supervisory model coupled with good quality of human resource would ensure safety, security Shari'ah compliance and accountability for the activities carried out by Islamic banks in Libya.

APPROVAL PAGE

The thesis of Mohammed Khalifa Ahmid has been approved by the following:

_____
Mustafa Omar Mohammed
Supervisor

_____
Azman Mohd Noor
Co-Supervisor

_____
Luqman Zakariyah
Internal Examiner

_____
Engku Muhammad Tajuddin Engku Ali
External Examiner

_____
Said Bouheraoua
External Examiner

_____
Mohammad Naqib Eishan Jan
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mohammed Khalifa Ahmid Ali Massoud.

Signature: ……. Date: …….

الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٠م محفوظة لـ: محمد خليفة إحميد علي مسعود

الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا

"دراسة تحليلية تقويمية"

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمد خليفة إحميد علي مسعود

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى من تمنيت أن يكون حاضراً هذه اللحظة "والدي" رحمه الله وأسكنه فسيح الجنان.

إلى نبع الحنان "والدتي" آطال الله في عمرها ومتعها بالصحة والعافية.

إلى زوجتي وشريكة حياتي ورفيقة دربي التي قاسمتني الحلو والمرّ وتحملت عناء المسؤولية فكانت خير معين ومنحتني الأمل دوماً.

إلى فلذات كبدي "ابنتي جنات" و"ابنيّ أمجد وأنس"، زينة حياتي.

إلى أخوتي وأخواتي وأقاربي وأصدقائي وزملائي.

إلى جميع أساتذتي من بداية المشوار العلمي إلى ما وصلت إليه.

أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿**رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ**﴾.

صدق الله العظيم.

إقراراً واعترافاً بفضل الله تعالى عليّ، في نعمه التي لا تحصى ولا تعد، فإني أحمد الله عز وجل وأشكره على عظيم منه وتفضله عليّ أن يسر لي ومنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذه الرسالة، فله الحمد من قبل ومن بعد.

كما يسرني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لأستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور/ مصطفى عمر محمد** الذي تكرّم مشكوراً بقبول الأشراف على هذه الرسالة وعلى ما قدمه للباحث من جهد وفير وفكر وأراء وتوجيهات كان لها عظيم الأثر في إتمام هذه الرسالة في صورتها النهائية؛ فجزاه الله عن الباحث خير الجزاء وبارك الله في علمه وعمله ومتعه بالصحة والعافية وجعله ذخراً للباحثين.

ولا يفوتني أن أقدم عظيم أمتناني وفائق تقديري وشكري لكافة الأساتذة الكرام أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وأخص بالذكر معهد المصرفية الإسلامية والتمويل والعاملين فيه، وإلى أعضاء اللجنة والدكاترة الممتحنين لهذه الدراسة، أيضاً الشكر والتقدير موصول إلى جميع طلاب الدراسات العليا في معهد الصيرفة الإسلامية والموظفين بالمصارف وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية في ليبيا لما أبدوه من تعاون وتدليل الصعاب، وإلى كل من قدم يد العون والمساعدة صغيرة كانت أو كبيرة، والشكر لوطني "ليـبـيا" الذي منحني فرصة استكمال هذه المرحلة.

فهرس المحتويات

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الشكر والتقدير ..... ح

إهداء ..... ز

قائمة الجداول ..... ن

قائمة الأشكال ..... س

الفصل الأول: الإطار العـــام للدراسة ١

مقـدمة ١

مشكـــلة الدراسة ٥

أهمية الدراسة ٦

أهـــداف الدراسة ٧

فرضيـــات الدراسة ٨

منهـــجية الدراسة ٨

مجتمع وعينة الدراسة ٩

أداة الدراسة ١٠

حـــدود الدراسة ١٠

تصميم الدراسة ١١

الدراسات السابقة ١٢

الفصل الثاني: المصارف الإسلامية: النشأة والتطور، الخصائص والصفات، والفرق بينها وبين المصارف التقليدية..... ٢٤
المبحث الأول: نشأة وتطور ومفهوم المصارف الإسلامية..... ٢٥
المطلب الأول: نشأة وتطور المصارف الإسلامية..... ٢٥
المطلب الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية. ٢٨
المطلب الثالث: الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ٣٠
المبحث الثاني: أهمية وأهداف وخصائص المصارف الإسلامية..... ٣٥
المطلب الأول: أهمية المصارف الإسلامية. ٣٥
المطلب الثاني: أهداف المصارف الإسلامية ٣٧
المطلب الثالث: خصائص المصارف الإسلامية ٤٤
المبحث الثالث: مصادر تمويل المصارف الإسلامية ومهمة أعمالها..... ٤٦
المطلب الأول: مصادر تمويل المصارف الإسلامية..... ٤٦
المطلب الثاني: المهام والقواعد التي تحكم أعمال المصارف الإسلامية ٥١
المطلب الثالث: أسباب تفوُّق المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية . ٥٣

الفصل الثالث: القطاع المصرفي في ليبيا: النشأة والتطور والتحديات ٥٧
المبحث الأول: القطاع المصرفي في ليبيا..... ٥٩
المطلب الأول: نشأة وتأسيس النشاط المصرفي في ليبيا ٥٩
المطلب الثاني: المصارف العاملة في ليبيا ٦٣
المطلب الثالث: التحديات والمصاعب التي تواجه القطاع المصرفي الليبي..... ٦٥
المبحث الثاني: التحول المصرفي في ليبيا ٦٦
المطلب الأول: مفهوم وأسباب التحول المصرفي..... ٦٧
المطلب الثاني: مراحل وأشكال التحول المصرفي..... ٧٠
المطلب الثالث: متطلبات التحول في ليبيا ٧٥
المطلب الرابع: دور الرقابة الشرعية في عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية..... ٧٦

المبحث الثالث: الصيرفة الإسلامية في ليبيا ٧٧
المطلب الأول: (أ): نشأة الصيرفة الإسلامية في ليبيا ومساهمتها ٧٧
المطلب الأول: (ب): مساهمة الصيرفة الإسلامية في تنمية القطاع المصرفي
الليبي..... ٧٨
المطلب الثاني: مراحل تطور تشريعات العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا ٧٩
المطلب الثالث: حجم الصيرفة الإسلامية في ليبيا. ٨٣

الفصل الرابع: هيئة الرقابة الشرعية ٨٧
المبحث الأول: هيئة الرقابة الشرعية: مفهومها، وأهدافها، ومهامها..... ٨٨
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الشرعية ٨٨
المطلب الثاني: أهداف هيئة الرقابة الشرعية ٩٠
المطلب الثالث: مهام واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية ٩٢
المبحث الثاني: طريقة تشكيل هيئة الرقابة الشرعية وشروط عضويتها..... ٩٨
المطلب الأول: أولاً: أنواع الرقابة الشرعية..... ٩٩
المطلب الثاني: مكونات وضوابط وطبيعة هيئة الرقابة الشرعية ١٠٢
المطلب الثالث: حاجة المصارف الإسلامية إلى الرقابة الشرعية ١٠٩
المطلب الرابع: التحديات والمخاطر التي تواجهها هيئات الرقابة الشرعية .. ١١٠
المبحث الثالث: الرقابة الشرعية في ليبيا ١١١
المطلب الأول: التنظيم القانوني للرقابة الشرعية على المصارف في ليبيا ١١١
المطلب الثاني: آلية عمل الهيئة المركزية للرقابة الشرعية في المصارف الليبية . ١١٣
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطور نظام الرقابة الشرعية في ليبيا . ١١٥

الفصل الخامس: النموذج المقترح للهيكل التنظيمي للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا ١١٧
المبحث الأول: تبعية الهيئة والإدارات في الهيكل التنظيمي المقترح..... ١١٨
المطلب الأول: افتراضية الهيكل التنظيمي ١١٨
المطلب الثاني: الاعتبارات اللازمة في رسم الهياكل التنظيمية..... ١٢٠
المطلب الثالث: الهرم التنظيمي وموقع السلطة فيه..... ١٢٢

المطلب الرابع: (أ): شكل النموذج المقترح للهيكل التنظيمي ١٢٥
المطلب الرابع:(ب): إدارات الهيكل التنظيمي: ١٢٨
المبحث الثاني: التنظيم والتطوير الإداري لإدارات المصرف لتحسين الأداء. ١٣٦
المطلب الأول: التنظيم الإداري لإدارات المصارف. ١٣٦
المطلب الثاني: تطوير الإدارات وتحسين الأداء العملي. ١٣٨

الفصل السادس: المنهجية وأثبات صحة الفرضيات ونتائج وتوصيات الدراسة ١٤١
المبحث الأول: منهجية الدراسة وإجراءاتها ١٤١
المطلب الأول: مجتمع الدراسة..... ١٤٢
المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات: ١٤٣
المطلب الثالث: نوع وطريقة اختيار العينة..... ١٤٤
المطلب الرابع: دليل المقابلة ١٤٥
المطلب الخامس: طريقة تحليل بيانات حوار المقابلة ١٤٩
المطلب السادس: مناقشة وتحليل حوار المقابلة..... ١٤٩
المبحث الثاني: تحليل وأثبات صحة الفرضيات..... ١٦٣
المطلب الأول: الفرضية الأولى: وجود منهجية عمل يساهم في تحسين
مستوى أداء أعمال المصارف الإسلامية في ليبيا ١٦٣
المطلب الثاني: الفرضية الثانية: وجود كوادر بشرية مؤهلة وملمة بكافة
الأحكام والمعاملات الشرعية وتطبيقاتها يساهم في كفاءة أعمال المصارف
الإسلامية في ليبيا..... ١٦٤
المطلب الثالث: الفرضية الثالثة: وجود منهجية عمل يساهم في تنظيم
وظائف هيئة الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية..... ١٦٥
المطلب الرابع: التحديات والمعوقات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية
داخل المؤسسات المصرفية في ليبيا ١٦٥
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات ١٦٨

أولاً: النتائج ١٦٨
ثانياً: التوصيات ١٦٩

قائمـــــــة المصادر والمراجع..... ١٧٢

الملحق رقم (١): قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (٦) لسنة ٢٠١٣م، بإنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية ١٩٠
الملحق رقم (٢): القانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢م، بشأن المصارف وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية ١٩٣
الملحق رقم (٣): أدلة منتجات الصيرفة الإسلامية..... ١٩٩
الملحق رقم (٤): لقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٣م في شأن منع المعاملات الربوية..... ٢٠٠
الملحق رقم (٥): الأساتذة المحكمين لأسئلة المقابلة الشخصية..... ٢٠٢
الملحق رقم (٦): دليل المقابلة الشخصية..... ٢٠٣
الملحق رقم (٧): جداول ترجمة حوار المقابلات ٢٠٨

قائمة الجداول

جدول ١: الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية..... ٣٢

جدول ٢: الفروق الجوهرية للتعامل في حالة الاقتراض والأخذ من حيث العقود المنظمة..... ٥٥

جدول ٣: المصارف العاملة في ليبيا وتواريخ تأسيسها ونسبة المساهمة لكلا القطاعين العام والخاص والشركاء الاستراتيجيين فيها..... ٦٢

جدول ٤: حجم أعمال الصيرفة الإسلامية في المصارف العاملة بالنسبة للمحافظ الائتمانية والحصة السوقية لكل مصرف حتى شهر ٦ للعام ٢٠١٦م (القيم بالدينار الليبي) ٨٦

جدول ٥: بيانات مجموعات عينة الدراسة (المستجوبين)..... ١٤٨

قائمة الأشكال

الشكل ١: تصميم الدارسة..... ١١

الشكل ٢: أهداف المصارف الإسلامية..... ٤٣

الشكل ٣: مهمة هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية..... ٩٣

الشكل ٤: الهيكل التنظيمي النموذجي لهيئة الرقابة الشرعية..... ١٠٨

الشكل ٥: شكل مبسط دائري لهيكل تنظيمي لمصرف إسلامي..... ١١٩

الشكل ٦: هرم الهيكل التنظيمي المقترح..... ١٢٤

الشكل ٧: النموذج المقترح..... ١٢٧

الشكل ٨: دور تنمية وتدريب الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية لمتطلبات الاعمال..... ١٣٢

الشكل ٩: مصادر جمع البيانات..... ١٤٣

الشكل ١٠: عينة الدراسة..... ١٤٥

الفصل الأول

الإطار العـــــــام للدراسة

مقــدمة

يعتبر النصف الأخير من القرن العشرين نشأة وميلاد المصارف الإسلامية، فلقد أعلنت هذه المصارف منذ إنشائها عزمها القيام بالأنشطة والمشروعات التنموية والتجارية الحديثة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية أنطلاقاً من التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وبعد أن كانت المصارف الإسلامية مجرد فكرة ترتجي، فإنها اليوم واقع ملموس تقدم إضافات جديدة كأداة لتحقيق وتعميق كل ما هو مرتبط بالقيم الروحية ومركزاً للإشعاع والتطوير، ومدرسة للتربية وسبيلاً عملياً إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية[1]، فقال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[2]، ولتنظيم الاستفادة من الآراء والبحوث والفتاوى الشرعية وزيادة تعاون المصارف في مجالات تمويل التجارة بين الدول الإسلامية، وبإتباع منهجية منظمة وسليمة تساهم في تحقيق أعمالها المرتقبة، فالمنهجية بمفهومها الشامل "هي منظومة عمل تضع المبادئ والأفكار التوجيهية لحل مشكلة ما ذات مكونات علاجية منها المهام والأساليب والطرق والأدوات[3]"، كما أن التنمية المشتركة للمشروعات وإنشاء مصارف جديدة تساهم في تقدم مجتمعاتنا الإسلامية وتسيير عجلات التمويل الإسلامي

---

[1] العزيزي، شهاب أحمد سعيد: **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص١١.

[2] سورة هود: الآية ٦١.

[3] المبروك: الهادي أبوبكر الهادي: **محددات الوصول إلى مصادر التمويل: دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ٢٠١٦م، ص ١٠٠.

في نبذ الربا[٤] فقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[٥].

وشهدت هذه المصارف تطوراً سريعاً وانتشاراً واسعاً في تنوع خدماتها ومنتجاتها لتغطي معظم احتياجات الأفراد والجماعات والمؤسسات على حدً سواء، ممثلة في ذلك اللبنة الأولى للاقتصاد الإسلامي في العصر الحديث، حتى تمكنت من فرض نفسها في ساحة الاقتصاد العالمي سواء على مستوى الدول العربية والإسلامية أو الدول الغربية، وأصبح من حق المسلمين أن تكون لهم مؤسسات مصرفية تتعامل معهم على أساس دينهم وعقيدتهم وقيمهم واهتماماتهم، وترفع عنهم الحرج الذي كان متعاملاً به في المؤسسات المصرفية التقليدية.

ولقد أقيمت في العاصمة الليبية طرابلس أولى المؤتمرات الدافعة لنشأة الصيرفة الإسلامية في منتصف سنة ٢٠٠٨م تحت عنوان المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية، تلتها ورش عمل النشأة وعلى أثر الأزمة المالية التي اجتاحت العالم ذلك الوقت وصمود المصارف الإسلامية أمامها، فصدر المنشور رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩م بالسماح للمصارف القائمة بفتح نوافذ إسلامية وتقديم الخدمات المصرفية البديلة، أي الإسلامية، ولتنظيم عمل هذه المصارف صدر عن المجلس الوطني الانتقالي الليبي القانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٢م الخاص بتعديل أحكام القانون السابق رقم (١) لسنة ٢٠٠٥م بشأن المصارف وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، فباشرت بعض المصارف الكبرى العاملة في ليبيا عملها والتي استكملت متطلبات الشريعة فيما يتعلق بعقود المرابحة واستثنت مصارف أخرى لعدم وجود رقابة شرعية فيها، وأثبتت دراسات محلية لبعض المصارف العاملة والتي تعتبر في طور التحول عن ضعف مستوى الأداء سواء في العنصر البشري أو في أعمال الرقابة الشرعية داخل المصارف سببه حداثة الصرفية الإسلامية داخل

---

[٤] العتربي، محمد فتحي محمد: **فقه المصارف الإسلامية بين المقاصد والوسائل**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ٢٠١٢م، ص٩.

[٥] سورة البقرة: من الآية ٢٧٥.

البلاد، وأوصت بتحفيز العاملين بالمصارف ضمن إطار تطبيقهم لمبادي وأصول الصيرفة الإسلامية بما فيها الفهم الدقيق لنظام الرقابة الشرعية.

وكما نتجت عن مخرجات اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية صياغة عشرون معياراً تنظيمياً ومصرفياً في طور الاعتماد من هيئة الرقابة الشرعية المركزية، وأنثى عشر دليلاً إجرائياً استرشادياً لصيغ التمويل المصرفية وأعداد شروط وإجراءات التأسيس والتحول للمصارف الإسلامية، وأُنشئت الهيئة المركزية للرقابة الشرعية في ليبيا[٦] بقرار من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (٦) لسنة (٢٠١٣م)، وكما جاء في مادته الأولى أنه لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء من المختصين في علوم الشريعة وفقه المعاملات، بالإضافة إلى ثلاث أعضاء آخرين من المختصين في مجالات القانون والاقتصاد والمصارف، وهدفها هو التحقق من التزام المؤسسات المالية الإسلامية الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها ومنتجاتها التي تقدمها[٧].

أما عن اختصاصات الهيئة ومهامها فهي مراجعة وإبداء الرأي في الجوانب الشرعية للوائح والأنظمة المعمول بها في المؤسسات المالية الإسلامية الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي، والحرص على موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، والمساهمة في تطوير الصيغ المصرفية المعمول بها في مجال الصيرفة الإسلامية واقتراح صيغ ومنتجات جديدة للعمل بها، وتمثيل مصرف ليبيا المركزي في المجالات الشرعية التي تدخل في اختصاصها في الداخل والخارج والمشاركة في فعاليات الصيرفة الإسلامية لتقديم التصور الشرعي في الموضوعات المطروحة، كما أقرت الهيئة ضمن قراراتها بإنشاء لائحة داخلية لتنظيم عملها وأنشاء آلية أو منهجية تتماشى مع شؤون

---

[٦] قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي **بإنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية**، طرابلس ليبيا، مارس ٢٠١٣م، (ملحق رقم ١).

[٧] المرجع السابق.

الهيئة بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح النافذة بالخصوص، وهو ما أكده المستشار الشرعي لمصرف ليبيا المركزي[٨].

وقد نصت هيئة معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية في معيار الضبط للمؤسسات المالية تحت عنوان هيئة الرقابة الشرعية بمكوناتها وتقريرها بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ومن هذا الصدد باشرت العديد من المصارف الإسلامية في تكوين لجنة أو هيئة مستقلة تابعة للجمعية العامة للمساهمين أو مجلس الإدارة للقيام بالإفتاء والرقابة، تتكون من عدد من الفقهاء لا يقل عددهم عن ثلاثة وتُحكم عملهم لائحة تنظم اختصاصات الهيئة وتصف عملها وتحدد لها مسؤولياتها وتمنحها الصلاحيات والسلطات المطلوبة لأداء مهمتها في التقنين والتدقيق[٩].

إن من كبرى المزايا وأبرزها التي تتسم بها المصارف الإسلامية عن غيرها وجود هيئات الرقابة الشرعية التي تُعد من الأركان الأساسية في تلك المصارف وسر إقبال الناس عليها وتحقيق المصداقة الشرعية في المعاملات وتنظيم أنشطتها والابتعاد عن ما لا يصلح منها واعتماد المنتجات وخطوات التنفيذ لضمان صحة وتحقيق السلامة الشرعية لأداء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، فلا شك أن الشريعة الإسلامية كانت ولا تزال تلك الشريعة التي أرادها الله أن تكون الملاذ الذي يفر إليه المرء لحل مشكلاته عبر الزمان والمكان، وقد جعلها الله سبحانه وتعالى المنهج والسراج المنير لقيادة الناس إلى الحياة النظامية السعيدة تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ

---

[٨] المرجع السابق.

[٩] دوابه، أشرف محمد: **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، (مصر–القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ٢٠١٢م)، ص١٦١.

جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[١٠]، فلا تكاد تخلو أي مصارف إسلامية من نظام الرقابة الشرعية لتتحقق فيها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

مشكـــــلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الآتي:

تعاني المصارف الإسلامية الليبية من عدم وضوح الدور الفعلي لأعمال الرقابة الشرعية بسبب حداثة الصيرفة الإسلامية فيها، وعدم إحاطة بعض الموظفين والإداريين داخل هذه المصارف بدراية كافية بأمور وأحكام المعاملات المالية الإسلامية[١١]، وتشتت وظيفة الرقابة الشرعية بين جهات متعددة داخل وخارج المؤسسة المالية مثل إدارة المراجعة الشرعية الداخلية، وإدارة المراجعة الداخلية، والهيئة الشرعية، والمراقب الشرعي، والمراجع الخارجي، خاصة بعد تشُعب وكثرة المعاملات التي تجريها المصارف في الوقت الحاضر مما قد يحدث عنه سوء إدارة أو اختلافات في الاختصاصات بين هذه الجهات على واجبات ومسؤوليات هذه الوظيفة، أو تداخل في العمل، ويتوقف هذا على مدى فعالية المنهج المتبع لتوضيح نظام عمل الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية وتحديد نطاق وآلية عمل الجهات التي تمارس وظيفة التدقيق الشرعي، وهو ما تعمل هذه الدراسة للمساهمة في بنائه.

ومن خلال ما تم الاطلاع عليه وما تم رصده من دراسات سابقة تخص موضوع الرقابة الشرعية فإنها لم تتطرق إلى أي آلية أو دراسة مفصلة للمنهجية داخل المصارف الإسلامية سواء كانت داخل ليبيا أو خارجها، ولقد نصت بعض الدراسات على إن موضوع الرقابة الشرعية

---

[١٠] سورة المائدة: الآية ٤٨.

[١١] الطاهر، المكاشفي الخضر؛ والقذافي، البصيري البشير: **واقع تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الليبية** (دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية بالجفرة)، بحث منشور، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، جامعة سرت، كلية إدارة الإعمال الجفرة – ليبيا، ٢٠١٦م.

على أعمال المصارف الإسلامية ما زال حديثاً في ذلك الوقت والكتابة فيه قليلة وبحاجة إلى إثراء، وركزت اغلبية القضايا على استفهامية المشكلة البحثية والطرق والأساليب التي يمكن اتباعها لحلحلة تلك القضايا، مؤكدة بأنه مما لا شك فيه إن مؤسسات تلتزم بمثل هذا النوع من الحكم الشرعي لابد أن يكون لها مرجعية شرعية توجهها وفقاً لأحكام الله تعالى، وفي نفس الوقت تكررت الدراسات عن جوانب تخص النشأة والمفهوم والمكونات والأهداف للرقابة الشرعية وبيان حالات تحليلية أو ميدانية تخص واقع مؤسسات بنكية معينة ومدى تطبيقها للرقابة الشرعية، وبعض الحلول التي تفتقرها المصارف والمؤسسات الإسلامية العاملة داخل بلد الدراسة.

وبالتالي فإن الفجوة التي تغطيها هذه الدراسة هو تطوير منهجية تدعم عمل هيئات الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا، سواء كانت داخلية أو خارجية، والخروج بنتائج وتوصيات تدعم عمل هذه المصارف، والاستفادة من التطور الذي حدث في هذه العلوم لصياغة منهج متكامل لنظام الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في ليبيا.

أهمية الدراسة

تبلورت أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

الأهمية العلمية:

١) إمكانية الاستفادة من الدراسة من خلال تزويد المكتبة العلمية بنتائج وتوصيات هذه الدراسة التي ستضيف بيانات ومعلومات جديدة يستفيد منها الباحثون وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والمهنيون والمهتمين في هذا المجال للتعرف على مساهمة هيئات الرقابة الشرعية ومدى قدرة أعضاءها على قيادة المرحلة الانتقالية لعملية التحول داخل إطار عمل المصارف الإسلامية، والدور الذي تساهم فيه هذه الهيئة داخل المؤسسات المصرفية والإسلامية تحديداً.

٢) يأمل الباحث عرض صورة علمية للباحثين والمهتمين نحو الاهتمام بالصيرفة الإسلامية ومكوناتها للنهوض بهذه البلاد والالتحاق بالركب الإسلامي بعيداً عن العمل الربوي.

٣) تقديم صيغة النموذج المقترح للجهات ذات الاختصاص في الدولة للنظر فيه أو العمل على دمجه في الواقع العملي.

الأهمية العملية:

١) المساهمة في إحداث نوع من التطوير في آلية عمل المصارف وخلق منهجية متكاملة ومنظمة تساهم في النهوض بالصيرفة الإسلامية الناشئة في ليبيا، وإمكانية التطوير والتحديث في الإجراءات والآليات المستهدفة.

٢) المساهمة في التعرف على حجم الصعوبات والمعوقات التي تعيق سير هذه المصارف وتحد من فاعليتها.

الأهمية النظرية:

١) تكمن أهمية الدراسة في آلية عمل الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية ومدى إلتزام المصارف بتطبيق الضوابط الشرعية في معاملاتها، كما يمكن لهيئة الرقابة الشرعية العليا في مصرف ليبيا المركزي.

٢) الاستفادة من النتائج التي توصلت لها الدراسة لمعرفة أين موقف الرقابة الشرعية في المصارف في الوقت الراهن.

أهـــــداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

١) إبراز واقع تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية.

٢) تناول المشاكل الحالية التي تواجه الرقابة الشرعية عامة وفي ليبيا خاصة وتحد من فاعليتها.

٣) تطوير نظام عمل هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في ليبيا.

٤) الوصول لنتائج ملائمة لتفعيل منهجية للرقابة الشرعية تتماشى مع عمل المصارف الإسلامية الليبية.

فرضيـــــات الدراسة

من خلال مقدمة ومشكلة وأهداف الدراسة، يسعى الباحث إلى اثبات صحة الفرضيات الآتية:

١. وجود منهجية عمل يساهم في تحسين مستوى أداء أعمال المصارف الإسلامية في ليبيا.

٢. وجود كوادر بشرية مؤهلة وملمة بكافة الأحكام والمعاملات الشرعية وتطبيقاتها يساهم في كفاءة أعمال المصارف الإسلامية في ليبيا.

٣. وجود منهجية عمل يساهم في تنظيم وظائف هيئة الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية.

منهـــــجية الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها تم الاعتماد على المناهج الآتية:

١) المنهج الوصفي التحليلي: وذلك عن طريق دراسة مستوى كفاءة وفاعلية أداء الرقابة الشرعية، وتحليل معوقات الأداء، والصعوبات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية لأداء دورها على الوجه الأكمل، من خلال تحليل نتائج الدراسة والاعتماد على